الأمانة العلمية مبدأ أخلاقي لتحقيق جودة البحث العلمي

ط/د.يحياوي فاطمة

جامعة سعيدة

الملخص :

من أهم محددات النشر العلمي في المجلات المحكمة مسألة تميز و جودة البحوث المقدمة، إذ أن القيمة الأكاديمية والعلمية للبحث تعتمد على جودته وتتمثل هذه الأخيرة في القيمة المضافة للمجال البحثي وليس في استنساخ البحوث السابقة. فالخوض في غمار الأبحاث العلمية يقتضي منا الإلتزام بأسس ومبادئ معينة حتى نعطي لبحوثنا صفة العلمية وتتحقق الفائدة المرجوة منها. ومن أهم المبادئ التي وجب الإلتزام بها البعد الأخلاقي في البحوث العلمية والذي عرف للأسف تغييبا ظاهرا في بعض البحوث الحالية مما أفقدها أهميتها وجودتها.

تطرح هذه الورقة إشكالية الأمانة العلمية باعتبارها جوهر أخلاقيات البحث العلمي من خلال التعرف على مفهومها وتحديد صورها، كما سيتم التطرق للعوامل المساعدة على الإنحرافات الأخلاقية في العلم حسب ديفيد رزنيك مع الإشارة لتدابير الوقاية من السرقات العلمية من خلال القرار 933 وتقييم مدى فعاليته نظريا وعمليا.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي،الجودة، البعد الأخلاقي، الأمانة العلمية، السرقة العلمية.

مقدمة:

إنما تقدم المجتمعات وتطور الحضارات يعود لتراكمها المعرفي في مختلف مجالات العلوم، ولا يتأتى هذا التراكم إلا من خلال البحث المستمر عن المعرفة ومحاولات استكشافها و ذلك بدراسة الأسباب والسعي للوصول لنتائج تفسر وتجيب عن مشكلات البحث المطروحة لتكون هذه النتائج بحد ذاتها انطلاقة لبحوث علمية جديدة، وبذلك تتراكم المعارف وتتطور العلوم لتعمل على تقدم المجتمعات التي أنتجتها. في المقابل فإن تخلف المجتمعات ناتج بالدرجة الأولى عن عدم الاهتمام بالبحث العلمي بالشكل الصحيح،إذ نجد أن السواد الأعظم لبحوثها إنما هو استنساخ لبحوث سابقة دون إضافة أدنى جديد، وهو ما يجعل البحث العلمي في هذه المجتمعات يدور في حلقة مفرغة.

تتمثل أهمية البحوث في الإنتاج الفكري المتجدد المبني على أسس ومبادئ علمية ثابتة، وتظهر فائدة هذا الإنتاج في القيمة المضافة للميدان العلمي وهي ما تحدد جودة هذه البحوث من عدمها.ترتبط جودة البحث ارتباطا وثيقا بالجانب الأخلاقي في البحث العلمي، إذ بالإضافة لأهمية كل من الجانبين العلمي والمنهجي في البحوث العلمية نجد أن أخلاقيات البحث العلمي لا تقل أهمية عنهما، ومن أهم المبادئ الأخلاقية التي تساعد على تحقيق جودة البحث العلمي الأمانة العلمية والتي تقتضي إسناد الأفكار والآراء والأقوال لأصحابها وعدم تزييف أو تحريف النتائج البحثية.

مع تطور وسائل الاتصال والبرمجيات المختلفة انتشرت ظاهرة السرقات العلمية بمختلف صورها لسهولة الحصول على المعلومة على الرغم من سهولة اكتشاف هذه السرقات بالاستعانة بالبرمجيات المتطورة، ويرجع ذلك إلى غياب الوازع الأخلاقي وقبله الوازع الديني لدى الباحث. لذا وجب الاهتمام بهذا الموضوع من خلال الإحاطة بالأسباب المؤدية للظاهرة ومحاولة علاجها بمختلف الطرق الممكنة صونا للأمانة العلمية وإرتقاءا بالبحث العلمي.

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أهمية الأمانة العلمية ودورها في تحقيق جودة البحث العلمي وفق المحاور التالية:

البحث العلمي والضوابط الأخلاقية

العوامل المساعدة على الإنحرافات الأخلاقية في العلم (ديفيد رزنيك)

فعالية التدابير الوقائية من خلال القرار 933 نظريا وعمليا

1/ البحث العلمي والضوابط الأخلاقية

1-1 الأخلاق العلم والدين

من الركائز الأساسية لبناء المجتمعات الإنسانية ونموها الأخلاق، كما لا يمكن لهذه المجتمعات أيضا بناء قوتها الاقتصادية والسياسية والحضارية إلا بالعلم، فكلاهما ركيزتان أساسيتان للتطور والتقدم. ويعتبر الدين المتغير الوسيط بين العلم والأخلاق، إذ أن تدني الأخلاق في عصرنا ليس سببه العلم ولكن تقهقر الدين وتراجعه.[1]

فلإن كان الحث على طلب العلم أول ما نزل من القرآن الكريم في قوله تعالى: " **ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ**"[2] والتأكيد على أهمية العلم وفضل العلماء في العديد من الآيات، و الأحاديث النبوية أيضا. فإن الأخلاق هي الأخرى كان لها نصيب من الدين وكفى بوصف الله عز وجل نبيه الأمين بقوله: " **وإنك لعلى خلق عظيم**".[3] لذا وجب على طالب العلم عامة والباحث بالأخص التحلي بالأخلاق واتخاذها نهجا في حياته كلها مما ينعكس في أعماله البحثية. ونجد صفة الأمانة من الأخلاق التي حث عليها الدين وأكد عليها في عديد السور، فقد جاء في سورة النساء قول الله تعالى: "**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا** ... " [4]. وقوله تعالى في سورة المؤمنون " ....وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ "[5] فتأدية الأمانة ورعايتها فرض عين على كل فرد، وحرصا عليها فقد نهى الله سبحانه عز وجل عن خيانتها في سورة الأنفال بقوله تعالى:" **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**".[6]

وهكذا نجد أن الأخلاق والدين يسيران في إطار نسق واحد يدعمه العلم نحو التقدم والتطور. ولعل أزمة البحث العلمي ترتبط بهذا الثالوث، فظهور عدم الأمانة في البحوث العلمية سببه خلل في عمل الثلاثية المكونة من الدين العلم والأخلاق.[7]

2-1 البحث العلمي:

يمثل البحث العلمي مرتكز محوري للوصول للحقائق العلمية، ووضعها في إطار قوانين أو نظريات علمية، ويتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة دقيقة ومنظمة، واستخدام أدوات ووسائل بحثية.[8] والإلتزام بهذه المناهج والأدوات هو ما يحقق للبحوث العلمية جودتها والاستفادة من الإضافات الجديدة التي تقدمها، حيث أن هذه الإضافات هي ما تحدد قيمة البحث إذ ليس كل بحث يطلق عليه صفة العلمية ولا كل من قام ببحث سمي باحثا، فللبحث العلمي أسس لابد من الإلتزام بها منهجا وعلما وخلقا.أما إعادة إنتاج ما سبق من بحوث وصياغتها في قالب جديد –والذي يعد بمثابة استنساخ لما سبق من البحوث– فلا يدخل ضمن قائمة البحوث العلمية، ناهيك عن عدم ذكر المصادر عند القيام بهذه البحوث وهو ما يعد سرقة علمية وجب تفاديها من قبل الباحث والتحلي بالأمانة عند نقل المعلومات.

لابد وأن يساهم البحث في نتائجه في نمو المعرفة وتطويرها والاقتراب من الحقيقة، لأن البحث في نهاية المطاف ليس معناه عرض الحقائق المعروفة وإنما اكتشاف الحقائق المجهولة، بمعنى أنه كل إضافة للعلم والمعرفة.[9] وتتخذ هذه الإضافة الجديدة في البحوث صورا شتى، فقد تكون أفكارا جديدة في المجال العلمي، كما تكون حلا لمشكلة علمية، أو

بيانا لغموض علمي إلى غير ذلك من الأغراض المطلوبة مما يتفق ومدلول كلمة البحث العلمي.فحينما يحقق العمل العلمي واحدا من هذه الأغراض تتحقق أساسياته ويتجلى فيه معناه الحقيقي بأوضح صورة يصدق عليه حينئذ أنه إضافة جديدة للمعرفة.[10] فالبحث العلمي في مفهومه العام" محاولة للاكتشاف والتنقيب عن المعرفة وتنميتها وفحصها وتحقيقها بتقصي دقيق ونقد معمق ثم عرضها بشكل متكامل وذكي لتسير في ركب الحضارة العلمية، والمعارف البشرية وتسهم إسهاما إنسانيا حيا وشاملا."[11] وهو عملية علمية تجمع لها الحقائق والدراسات وتستوفى فيها العناصر المادية والمعنوية حول موضوع معين ودقيق في مجال التخصص لفحصها وفق مناهج علمية بغية التوصل لنتائج جديدة[12] ولأن العلم يتصف بالتراكمية فإن "البحث العلمي عملية بناء متتابعة من الباحثين يضم كل واحد منهم إلى العلم والمعرفة ما يتوصل إليه فكره، فكل منهم يضع لبنة في بناء المعرفة الإنسانية وتكوينها، وبذلك تبني الأمم حضارتها فيكمل الخلف ما أنجزه السلف."[13] هذا ما عبر عنه نيوتن بقوله:" إذا كنت أنا قد رأيت أكثر مما رأى معظم الرجال فذلك لأنني وقفت على أكتاف عمالقة".[14]

هذا التتابع في البناء المعرفي والاعتراف بما أنجزه السلف واتخاذه منطلق لأبحاث جديدة هو ما يضفي على البحث قيمته العلمية ويحقق له جودته. إذ لا يمكن أن تتطور العلوم إلا من خلال تراكماتها المعرفية وإلا بقيت تراوح مكانها رهينة ماضيها تجتر إنجازاتها السابقة.

1-3 الأمانة العلمية:

من أبرز خصال طالب العلم تمتعه بالأمانة العلمية، والتي بها يثق الناس بما يقدمه من علم ويعكس مدى تمسكه به ومثابرته.[15] إذ تمثل الأمانة العلمية عنوان شرف الباحث، بل الشعار الذي يعلنه في كل خطوات بحثه.[16] فالأمانة العلمية أن لا يقوم الباحث بنسخ ما قاله الآخرون دون إعطاء كل ذي حق حقه، وعدم الأمانة أن يقوم شخص بنقل تعب ومجهود الآخرين دون الإشارة لهم.[17] فالواجب أن يكون الباحث أمينا في أداء واجبه

البحثي في كل مراحل البحث العلمي، وتتنوع أشكال انتهاك الضوابط الأخلاقية في الأمانة العلمية حسب ما يلي:

الاختلاق و التزييف: من الأمانة العلمية عدم اختلاق نتائج دون القيام بأي عملية بحثية، وكذا عدم تزوير نتائج البحوث.[18] هذا ما لاحظناه للأسف لدى الكثير من الباحثين عند استعمال أدوات البحث العلمي والاستمارة خصوصا، حيث يعمد العديد من الباحثين لملء الاستمارات بأنفسهم أو توزيعها على أصدقائهم وهم لا ينتمون للفئة البحثية مطلقا. ودون محالة فإن نتائج هذا البحث خاطئة مئة بالمئة. وبالتالي فهي لا تضيف أي جديد مفيد للعلم بل على العكس فهي تقدم معارف قد يتخذها باحثين آخرين منطلقات لبحوثهم باعتبار أنها نتائج تم التوصل إليها عن طريق البحث وبما أن العلوم بصفتها تراكمية فإن الانطلاق مما وصل إليه الآخرون أمر مسلم به، وهنا نجد أنفسنا أمام كم هائل من البحوث التي لا جدوى منها لأن قاعدة إنطلاقها خاطئة منذ البداية.

السرقات العلمية بمختلف أشكالها: جاء في القرار 933 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها بعد تعريفها–السرقة العلمية– بأنها:" كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب

بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى". وللتوضيح أكثر واجتنابا لأي غموض أو لبس لما يمكن أن يدخل ضمن هذا المفهوم تم تفصيل مجمل ما يعتبر سرقة علمية وفق هذا التعريف، وذلك على النحو التالي:

- الإقتباس الكلي أو الجزئي لأي معلومة (فكرة، نص، مقطع، فقرة) من أي مصدر (مقال، كتب، مجلات، دراسات، مواقع إلكترونية، تقارير) أو إعادة صياغتها دون ذكر للمصدر الأصلي لهذه المعلومة.
- إقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين أو إستعمال معطيات خاصة،برهان أو استدلال معين دون تحديد المصدر والأصحاب الأصليين.
- نشر أي عمل بحثي منجز من طرف هيئة أو مؤسسة وإعتباره عملا شخصيا.
- إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات دون الإشارة لمصدرها.
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة المستعملة من طرف الباحث دون ذكر المترجم والمصدر.
- إدراج إسم باحث أو أي شخص آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه للمساعدة على نشر العمل لسمعته العلمية.
- تكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في عمل بحثي.
- استعمال أعمال الطلبة كمداخلات في الملتقيات الوطنية و الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات أو الدوريات.
- إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات و في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية ودون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها. [19]

عدم التدقيق في أراء الغير: من صور عدم الأمانة العلمية أيضا الفهم الخاطئ لأقوال وأفكار الآخرين، والتسرع في تأويلها وحملها على غير معناها الواضح من عباراتها، بغية تعريضها للنقد أو الهجوم على غير ما تستحقه. فعلى الباحث الأمين ألا يشوه الآراء والأفكار التي قال بها غيره ولا تروقه أو لا تعجبه، كما عليه ألا يزيد أو يبالغ في إطراء تلك الأفكار إن كان بها معجبا.[20] وحتى يكون المسعى العلمي مثمرا، فمن المفيد جدا أن نتجنب التصورات العامة والتفسيرات العفوية الناجمة عن التنشئة والتجارب السابقة. لهذا ينبغي علينا أن نتعود ترك الأحكام المسبقة جانبا، وعلينا بقبول النتائج حتى ولو كانت مناقضة لأفكارنا المكتسبة.[21] وقد تتعدى الأمانة العلمية إلى وجوب التأكد من صحة المعلومات عند نقلها، وبما أنها –الأمانة العلمية– تخص كل مراحل البحث فقد أكد موريس أنجرس على ضرورة التحقق من صدق الوثائق في مرحلة جمع البيانات وهو ما أسماه بالتصديق، فبالإضافة للتأكد من عدم تناقض المعلومات في مختلف أجزاء المصدر المأخوذ منه، فإن الأمر يقتضي لتصديقه التحقق من مصادر أخرى تخص نفس الموضوع. هكذا نضمن درجة كبيرة من الثقة فيما نأخذه للدراسة.[22]

بالإضافة إلى ما سبق يدرج ضمن أشكال انتهاك الضوابط الأخلاقية في الأمانة العلمية ما يلي:

- إدراج مراجع غير صحيحة، أي غير منقولة بضوابط التهميش والتوثيق السليم أو مراجع غير واقعية لا توجد إطلاقا.
- عدم المصداقية في كتابة السيرة العلمية.
- عدم الأمانة والإلتزام والجدية في التحكيم العلمي.
- تكرار نشر البحث الواحد أو إرسال البحث لأكثر من جهة نشر في نفس الوقت.[23]

مما سبق يتضح أن " الأمانة في العلم ليس المقصود بها مجرد نسبة الأقوال إلى قائليها، أو إحالة النصوص إلى مصادرها، فهذا يمثل الصورة المثلى للأمانة العلمية التي تفرضها السلطة الصارمة لتطبيقات المناهج الأكاديمية، وتتعامل بها شتى الجامعات في مختلف أنحاء العالم. أما جوهرها فهو الصدق في طلب العلم والإخلاص للمعرفة والحقيقة، والحرص على خدمة العلم والمجتمع.[24]

2/ العوامل المساعدة على الإنحرافات الأخلاقية في العلم

بعد تحديد مفهوم الأمانة العلمية والتطرق لمعظم ما يمكن أن يشكل إنتهاكا لها، وجب التساؤل عن الأسباب المؤدية لعدم إحترام هذا البعد الأخلاقي في البحوث العلمية. والبحث في كل ما من شأنه أن يساهم في تفشي ظاهرة الإنحرافات الأخلاقية في العلم. هذا ما سيتم التطرق له في هذا الجزء من الدراسة بالتركيز على ما جاء به ديفيد رزنيك في هذا الخصوص، حيث حدد عددا من العوامل الرئيسية المساهمة في الإنحرافات الأخلاقية في العلم،نجملها فيما يلي:

2/1– العلم من حيث هو مهنة: يرى ديفيد رزنيك أن العلم لم يكن – في فترة ما– أكثر من مجرد هواية أو شغل شاغل، ومنذ عصر النهضة أصبح ينظر له على أنه مهنة، وإن لم يطابق النموذج المهني بشكل دقيق إلا أن إقترابه –العلم– منه –النموذج المهني– يكفي لاعتباره مهنة، وأنه الآن يبدوا مماثلا للمهنة أكثر مما كان منذ قرون ماضية.[25]

يلتزم الأشخاص في أي مهنة كانت بما يعرف بأخلاقيات المهنة، ما يجعلهم موضع ثقة في أن يقدموا خدمات ذات قيمة للمجتمع، وتتحقق هذه القيمة بإتباع معايير معينة في سلوكياتهم. لذا فإن المهنيين الذين يفشلون في أن يحافظوا على التزاماتهم الأخلاقية ينتهكون هذه الثقة.[26] وإذا نظرنا إلى العلماء بوصفهم محترفين لمهنة فينبغي عليهم التمسك بمعايير مهنتهم. ومعيار السلوك المهني في واقع الأمر يمكن تبريره بقدر ما يجعل المهنة قادرة على أن تمد الناس بأشياء خيرة وخدمات ذات قيمة، ولا يخرج المعيار المهني عن كونه آلية جيدة للتحكم في جودة الخدمات المهنية.[27] وبالنسبة للعلم تتمثل جودة خدماته المقدمة في البحوث العلمية المضبوطة بالمعايير الأخلاقية والتي تتعارض في كثير من الأحيان مع امتهان العلم. ذلك أن الحصول على الوظائف يتطلب الحصول على درجات علمية مختلفة وفي سبيل اتخاذ الناس لمهن من خلال العلم " نجد أن الكثير منهم ينتهكون معايير الأخلاقيات من أجل المكاسب الشخصية."[28]سواء كانت هذه المكاسب درجات علمية، مال، سلطة، أو غيرها. فقد أدى استشراء امتهان العلم في عصرنا هذا إلى حدوث بعض السلوكيات غير الأخلاقية في العلم.[29]

إن إتخاذ العلم مهنة، حقيقة يترتب عليها السعي اللاهث نحو نشر المؤلفات والحصول على الوظائف. وبالتالي نجد أن البعض يساوي بين الأمانة العلمية وانتهاك المبادئ الأخلاقية في سبيل التقدم المهني.[30] لذا ينبغي على العلماء وعلى غرار المهنيين أن يتبعوا المعايير الأخلاقية لمهنهم، ولابد أن ينصب اهتمامهم – العلماء- على أن العلم يرفع من شأن قيمة الأمانة.[31]

وفي إطار اتخاذ العلم مهنة تطرح إشكالية التمويل البحثي غير المستقل والمشروط، وبالتالي احتمالية محاباة النتائج وفقا لمصالح الجهة الممولة.[32] ذلك أن الباحثين يفضلون تزوير نتائج أبحاثهم وفقا لما تقتضيه مصلحة الممولين عوض تقديم بحوثهم بكل أمانة في سبيل الحفاظ على مكاسبهم الشخصية من تمويل وامتيازات.

2/2- آليات التحكيم: حسب ديفيد رزنيك- ونؤيد ما يقول- فإن الكثير من العلماء يرون أن نظام تحكيم النظراء يشجع على الأمانة والموضوعية والصدق. إنه يحول دون الأخطاء والمحاباة ويمنع نشر بحث لم يحقق مستويات معينة من الجودة فإذا ما قدم بحث فيه أي نقائص فإن المراجعين والمحررين سيكتشفون ذلك ومن ثم لا يتم نشر هذا البحث. وعلى افتراض أن أي بحث لم يستوفي الشروط العلمية والمنهجية والأخلاقية وتم نشره، فإن باحثين آخرين يمكنهم اكتشاف هذه المثالب.لكن لسوء الحظ أن نظام تحكيم النظراء لا يعمل على هذه الشاكلة،إذ الكثير من الأخطاء والنقائص البحثية تمر من تحت عيون المراجعين والمحررين دون تصحيحها وتصويبها، الأمر الذي يفضي غالبا إلى نشر بحوث تنطوي على انحياز أو معلومة غير دقيقة أو حتى غش واحتيال.[33]

على الرغم من أهمية هذا النظام إلا أن عدم فعاليته يضعنا أمام كم من البحوث الرديئة الخالية من الأمانة العلمية وأي إضافات جديدة. وترجع عدم فعالية تحكيم النظراء في الغالب إلى " الإهمال الذي تلقاه الأطروحات والأوراق البحثية لدى المحكمين نتيجة ضيق الوقت عند فحصها ومراجعتها،ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك فيصرحون أن كثيرا من الأوراق البحثية لم تقرأ البتة"[34]

ولا يقتصر وجود آليات التحكيم على النشر في المجلات والدوريات، وإنما وجودها في الجامعات والمعاهد والمدارس العليا والمراكز البحثية حتمية لا غنى عنها، لذا نجد أن مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات البحثية ملزمة باتخاذ إجراءات رقابية وحتى عقابية لضمان جودة أبحاثها العلمية. ورغم ذلك وللأسف قد طفا إلى السطح العديد من الأطروحات ومذكرات التخرج المجترة والمستنسخة الخالية من الضوابط الأخلاقية للبحث العلمي ناهيك عن الضوابط العلمية والمنهجية. ولا يمكننا إلقاء اللوم في ذلك على جهة واحدة فقط وإنما يشترك في إخراج هذه البحوث اللاأخلاقية إن صح التعبير جميع من له علاقة بالموضوع من قريب أو بعيد بداية بالطالب الباحث ثم المشرف ولجنة المناقشة ومجلس أخلاقيات المهنة، وحتى من يقوم بقراءة هذه الأبحاث ويكتشف الخطأ أو الاحتيال فيها ولا يقوم بالإبلاغ عنها أو نقدها.

3/2- التربية: تلعب التربية دورا رئيسيا في تكوين شخصية الإنسان ذلك أنه يولد على الفطرة،أما غرس سلوكيات معينة -مهما كانت خيرة أو سيئة- وتنميتها هو ما يصنع شخصيته ويحدد سلوكه اتجاه مختلف المواقف والأحداث وحتى تعامله مع الأفكار والآراء سواء كان مؤيدا لها أو لا. وقد تطرق ديفيد رزنيك إلى دور التربية في تشكيل سلوكيات الباحثين من خلال مقاربة الفضيلة.

يؤكد رزنيك طبقا لمقاربة الفضيلة على أن السؤال الرئيسي في الأخلاق هو"ما نوعية الشخص الذي ينبغي أن أكونه" وليس "ماذا ينبغي علي فعله". المهمة الحقيقية لنا في الحياة هي أن ننمي خصائص معينة للشخصية معروفة على أنها فضائل خلقية عامة بعض هذه الفضائل ربما يتضمن الأمانة، التواضع، الإخلاص، الطيبة، الحكمة والإعتدال....إلخ. إن المرء ينمي هذه الفضائل بالطريقة نفسها التي ينمي بها السمات الأخرى للشخصية، أي عن طريق التكرار والممارسة. وترى معظم نظريات الفضيلة أن الشخص الفاضل سوف يتبع معايير ومبادئ خلقية عامة بحيث تنمي شخصيته، وأن ما يحدد السلوك الأخلاقي هو الشخصية وليس الواجب والإلتزام.[35]

ولا يمكن لشخص نشأ على الأمانة والصدق و....، وكل الصفات الحميدة أن يخون مبادئه أمام أي مغريات ومهما كانت الظروف التي يواجهها، فمن شب على شيء شاب عليه ومهما بدا الأمر صغيرا أو تافها، فقول الحق وإرجاعه

لذويه أمر طبيعي بالنسبة له وإلتزام شخصي لا نقاش فيه ولا حياد عنه، فضميره وتربيته لن يسمحا له بالخداع والغش.

3- فعالية التدابير الوقائية من خلال القرار 933 نظريا وعمليا

استهل القرار رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 والذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها بأحكام عامة تم فيها تحديد الهدف من هذا القرار وكذا المقصود بمفهومه أي المؤسسات المعنية به. وتطرق أيضا لمفهوم السرقة مع تبيان مختلف أشكالها[36] أما الجزء المهم المتعلق بهذا المحور فهو تدابير الوقاية من السرقات العلمية والتي تداخلت ما بين تدابير تحسيسية وتدابير رقابية. كما لم يخلو القرار من الإجراءات العقابية.

1/3- التدابير الوقائية والرقابية:

تعلقت تدابير التحسيس والتوعية في إلزام مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بتنظيم دورات تدريبية وندوات وأيام دراسية لفائدة الباحثين في مختلف الأطوار حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية،وكذا إدراج مقياس يخص أخلاقيات البحث العلمي. وأهم تدبير –في نظرنا– التعهد بالإلتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية.[37]

كما واهتم القرار بتنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي، حيث راعى قدرات التأطير في المؤسسة من خلال تحديد عدد مذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه التي يمكن أن يشرف عليها كل أستاذ مع ضرورة احترام تخصص الأستاذ المشرف وكفاءة واختصاص لجان المناقشة. وما يدعم فعلا الأمانة العلمية ويجنب وقوع السرقات والاحتيال فهو اختيار مشاريع البحوث استنادا لقاعدة بيانات بعناوين المذكرات والأطروحات السابقة، بالإضافة إلى إلزام طالب الدكتوراه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة.[38]

أما ما تعلق بالإجراءات الرقابية فقد ألزم هذا القرار مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات البحثية بما يلي:

- تأسيس قاعدة بيانات خاصة بكل الأعمال المنجزة (مذكرات، أطروحات، تقارير، مشاريع بحثية، مطبوعات بيداغوجية)، وقاعدة بيانات رقمية خاصة بالأساتذة للإستعانة بخبرتهم في تقييم الأعمال البحثية.
- استعمال مبرمجات معلوماتية سواء كانت مجانية أو لا، كاشفة للسرقات العلمية بمختلف اللغات أو إنشاء مبرمج معلوماتي جزائري.
- إمضاء إلتزام بالنزاهة العلمية[39] من طرف الطلبة والأساتذة عند تسجيل أي بحث علمي.[40]

الملاحظ أن هذه الإجراءات القبلية للحد من السرقات العلمية جد مهمة وأقل ما يقال أنها كافية لمنع وقوعها،هذا طبعا إن تم تطبيقها بحذافيرها وفق هذا القرار. إلا أن واقع البحث العلمي يدل على عدم تطبيقها بالشكل الصحيح أو أنها مغيبة بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة في عديد المؤسسات البحثية،مثلا لا يتم تنظيم الدورات التدريبية والندوات والأيام الدراسية في معظمها–المؤسسات البحثية– وإن وجدت فلا تكون بشكل مستمر. وفيما يخص المقاييس فنجد مقياس المنهجية بصفة عامة ولا يخصص مقياس عن أخلاقيات البحث العلمي،أما أهم تدبير قد يعزز الأمانة العلمية والمتمثل في قاعدة البيانات الخاصة بمختلف الأعمال المنجزة فهو غير مفعل شأنه شأن المبرمجات المعلوماتية غير المتاحة بشكل كلي للمؤسسات البحثية، هذا وتجدر الإشارة بعد تفعيل هذه القواعد والبرمجيات إلى " ضرورة ربط قواعد البيانات الرقمية الخاصة بكل مؤسسة بحثية بباقي المؤسسات البحثية الأخرى عن طريق شبكة إتصالات داخلية بشكل يؤدي إلى إنشاء قاعدة بيانات ومعطيات رقمية وطنية"[41] أما هذا التناقض بين المجال النظري والمجال العملي للقرار فيعكس تماما المستوى المتدني للبحث العلمي بشكل عام.

2/3– الآليات والتدابير العقابية:

لما كانت الآليات الوقائية غير كافية للحد من جريمة السرقة كان لابد من إقرانها بآليات عقابية، لإعطائها قوة ردع أكبر. وأهم هذه الآليات إنشاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية على مستوى كل مؤسسة

جامعية، حيث يقوم هذا المجلس بمباشرة إجراءات النظر في الإخطارات عن السرقات العلمية وتوقيع العقوبات على مرتكبيها.[42]

بالإضافة لتبيان كيفية إنشاء وتشكيل مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية[43] تم تحديد مهام هذا الأخير، ومن جملتها التحقيق في إخطارات السرقات العلمية سواء كان الإخطار في حق الطالب أو الأستاذ، وتقدير درجة عدم الإلتزام بقواعد الأخلاقيات المهنية والنزاهة العلمية مع تقدير درجة الضرر اللاحق بسمعة المؤسسة وهيئاتها العلمية. كما يقوم بإحالة السرقات العلمية على الجهات الإدارية المختصة في المؤسسة. [44] وفي سبيل الحد من جريمة السرقة العلمية وتأثيراتها السلبية على جودة البحث العلمي وكذا سمعة المؤسسات البحثية ككل، تم النص في طيات القرار 933(2016) على العقوبات المقررة في حق الطالب أو الأستاذ المرتكب لجريمة السرقة العلمية، الواردة حالاتها في المادة 03 من القرار السالف الذكر.[45]

بالنسبة للطالب أكدت المادة 35 من القرار 933 على أن عقوبته تتمثل في إبطال المناقشة و سحب اللقب الحائز عليه سواء كان ذلك قبل المناقشة أو بعدها، ويخص مذكرات التخرج في مختلف الأطوار. هذا دون المساس بالإجراءات التأديبية والعقابية المنصوص عليها في القرار 371 المؤرخ في 11 جوان 2014 المتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي ويحدد تشكيلها وسيرها.[46]

أما بالنسبة للأستاذ المرتكب لجريمة السرقة العلمية فقد حددت عقوبته المادة 36 من القرار 933 السالف الذكر، حيث يتعرض الأستاذ إلى إبطال مناقشة العمل المتضمن السرقة العلمية، وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر هذا العمل أو سحبه من النشر، وباعتباره موظفا عاما تطبق عليه إضافة لما سبق العقوبات الواردة في الأمر 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.[47]

من جهة أخرى تتوقف جميع المتابعات التأديبية ضد كل شخص –طالب كان أو أستاذ– في حالة عدم كفاية الأدلة أو بسبب وقائع غير واردة في نص المادة 03 من القرار 933. في المقابل يمكن لكل جهة متضررة من فعل ثابت للسرقة العلمية مقاضاة أصحابها.[48]

من خلال محتوى القرار 933 وفي مختلف فصوله يتضح جليا الاهتمام بموضوع السرقة العلمية باعتباره عملا لأخلاقي و لما لها من تأثيرات سلبية، والحرص على الحد منها بتدابير وقائية وآليات وإجراءات ردعية،وذلك لما تقتضيه الأمانة العلمية ودورها المهم في تحقيق جودة البحث العلمي. لكن حقيقة تفشي هذه الظاهرة وتغييب الضوابط الأخلاقية بشكل عام من ساحة الأبحاث العلمية تثير عديد التساؤلات. فلا هي–الأبحاث العلمية– إحترمت حقوق الملكية الفكرية ولا أضافت جديدا يستفاد منه،لتضعنا أمام واقع تراكم كمي للأبحاث على حساب نوعيتها. ففيما بين إلزامية الحلول الردعية للحيلولة دون وقوع السرقات العلمية وواقع الحال المفتقد للأمانة العلمية، نتساءل أين يكمن الخلل؟

خاتمة:

يكمن جوهر الأمانة العلمية في الصدق في طلب العلم والإخلاص للمعرفة والحقيقة، ينبع هذا الصدق والإخلاص من الأخلاق التي يتمتع بها طالب العلم، فهو باحث يسعى لاكتشاف الحقائق وزيادة معرفته خدمة

للعلم والمجتمع.وتتحقق جودة هذه الخدمة وتتحدد قيمتها من خلال ما تضيفه للعلم، والذي يتطور عن طريق التراكمات المعرفية والأبحاث المتواصلة والمكملة لبعضها البعض. التكامل فقط وليس الانفصال أو الاستنساخ هو ما يحقق هذا التطور.لكن وللأسف تشهد الأبحاث العلمية –خصوصا في السنوات الأخيرة–تراجعا ملموسا وبالأخص في مجال العلوم الإنسانية ناتج عن التخلي عن الأخلاق في البحث العلمي ونرجعه بالدرجة الأولى إلى غياب الوازع الديني لدى الباحثين.

وقد ذكر ديفيد رزنيك عدة عوامل تساهم في حدوث الإنحرافات الأخلاقية في العلم والتي أجملناها في اعتبار العلم مهنة مما يترتب عليه خرق أخلاقيات المهنة –وهنا نتحدث عن أخلاقيات العلم بصفة عامة والبحث العلمي بالأخص، والتي تمثل الأمانة العلمية أحد أهم مقوماته– في سبيل التقدم المهني.بالإضافة لضعف آليات التحكيم الناتج بالدرجة الأولى عن عدم كفاية الوقت. دون أن ننسى عامل التربية والذي يحدد شخصية الباحث.

ونظرا لأهمية الأمانة العلمية ودورها في تحقيق جودة البحث العلمي سعت الجزائر لتثمينها من خلال القرار 933والذي استوفى–إن صح القول– كل شروط دعم الأمانة العلمية وتعزيزها،وذلك بتضمينه لمختلف التدابير القبلية(الوقائية والرقابية) والبعدية (مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية والإجراءات العقابية)،إضافة لتحديد مفهوم السرقة العلمية وحالاتها.لكن واقع الحال يفرض علينا التساؤل عن سبب استشراء السرقات العلمية رغم إلزامية الإجراءات التي جاء بها القرار السالف الذكر.

من خلال ما سبق نخرج من هذه الدراسة بالتوصيات التالية:

- لما كانت التربية هي التي تحدد شخصية الأفراد فالمسؤولية الأولى تقع على عاتق الأسرة والتي يجب أن تحرص على تربية أولادها وفق معايير أخلاقية فاضلة نابعة من ديننا الحنيف، فأولاد اليوم باحثوا المستقبل. لذا وجب العمل على غرس حب العلم فيهم والسعي في طلبه. وهو ما يقود للاهتمام بالبحث العلمي من أجل العلم وليس من أجل المكاسب الشخصية.
- وإن كانت التنشئة هي التي تحدد الشخصية إلا أنه لا مانع من التذكير بالقيم الأخلاقية وتعزيزها في مجال البحوث بمنهجية علمية تقتضي الاهتمام بأخلاقيات البحث العلمي.
- تفعيل القرار 933 والعمل على إلزامية تطبيقه في كل المؤسسات البحثية، ولما لا حتى المتابعة القانونية في حالة الإخلال به
- المتابعة القضائية لمرتكبي السرقات العلمية، وفي حالة تكرارها من طرف الباحث نظن أنه الأجدر التشهير به لنبذه إجتماعيا، ذلك أن العقاب المعنوي أشد على الناس وليكون عبرة لمن تسول له نفسه خيانة الأمانة العلمية.

قائمة المصادر والمراجع:

[1] نسيمة طويل، **الضوابط الأخلاقية للبحوث العلمية بين الإلتزام والخروق العلمية**، الملتقى المشترك حول: الأمانة العلمية، الجزائر العاصمة 2017/07/11، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، مركز جيل البحث العلمي 2017. ص 34.

[2] سورة العلق، الآية (01).

[3] سورة القلم، الآية (04).

[4] سورة النساء، الآية (58).

[5] سورة المؤمنون، الآية(08).

[6] سورة الأنفال، الآية(27).

[7] نسيمة طويل، **المرجع السابق**، ص(34-35).

[8] جحنيط حمزة، **المبادئ الأساسية والأخلاقية للبحث العلمي**، الملتقى المشترك حول: الأمانة العلمية، الجزائر العاصمة 2017/07/11، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، مركز جيل للبحث العلمي، 2017. ص20.

[9] مهدي فضل الله، **أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 2، 1998. ص13.

[10] عبد الوهاب إبراهيم أبو سلمان، **كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة**. الرياض: مكتبة الرشد، ط 9، 2005. ص 25-26.

[11] عامر إبراهيم قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، عمان: دار اليازوري العلمية،ط 1، 1999. ص31.

[12] عبد الوهاب إبراهيم أبو سلمان، **المرجع السابق**. ص25.

[13] المرجع نفسه، ص130.

[14] جون ب .ديكنسون، **العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث**، تر: شعبة الترجمة باليونسكو. سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1987. ص68.

[15] بن الدين بخولة، **أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية الأمانة العلمية**، الملتقى المشترك حول: الأمانة العلمية، الجزائر العاصمة 2017/07/11، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، مركز جيل للبحث العلمي، 2017.ص60.

[16] عبد الوهاب إبراهيم أبو سلمان، **المرجع السابق**، ص 38.

[17] بن الدين بخولة، **المرجع السابق**، ص60.

[18] نسيمة طويل، **المرجع السابق**، ص36.

[19] القرار رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، المادة 03.

[20] بن الدبن بخولة، **المرجع السابق**، ص60.

[21] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية**. تر: بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004، ص38.

[22] موريس أنجرس،**المرجع السابق**، ص359.

[23] نسيمة طويل، **المرجع السايق**، ص36-37.

[24] بن الدين بخولة، **المرجع السابق**، ص 57.

[25] ديفيد ب، رزنيك، **أخلاقيات العلم**، تر: عبد النور عبد المنعم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2005. ص (64-66).

[26] ديفيد ب، رزنيك،**المرجع السابق**، ص 33.

[27] المرجع نفسه، ص 61.

[28] المرجع نفسه ص 45.

[29] المرجع نفسه ص 63.

[30] جحنيط حمزة، **المرجع السابق**، ص23.

[31] ديفيد ب، رزنيك، **المرجع السابق**، ص 59.

[32] جحنيط حمزة، **المرجع السابق**، ص 23.

[33] ديفيد ب، رزنيك، **المرجع السابق**، ص 79.

[34] جحنيط حمزة، **المرجع السابق**، ص 24.

[35] ديفيد ب، رزنيك، **المرجع السابق**، ص 41.

[36] تم ذكر السرقة العلمية وأشكالها بمفهوم هذا القرار في المحور الأول المتعلق بالبحث العلمي والضوابط الأخلاقية- جزء الأمانة العلمية-

[37] القرار رقم 933، **المرجع السابق**، المادة 04.

[38] القرار رقم 933، **المرجع السابق**، المادة 05.

[39] نموذج الإلتزام بالنزاهة العلمية يكون طبقا للملحق المرفق بالقرار 933.

[40] القرار رقم 933، **المرجع السابق**، المادتين 06 – 07.

[41] طالب ياسين، **جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائري في ضوء القرار الوزاري 933**، الملتقى المشترك حول: الأمانة العلمية، الجزائر العاصمة 2017/07/11، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، مركز جيل للبحث العلمي، 2017.ص92.

[42] المرجع نفسه،ص92.

[43] أنظر: القرار 933، **المرجع السابق**، المواد (8-9-10-11-12).

[44] راجع القرار رقم 933، السابق الذكر.

[45] طالب ياسين، **المرجع السابق**، ص95.

[46] للمزيد أنظر: القرار 933، وكذا القرار 371 المذكور أعلاه.

[47] للمزيد أنظر: كل من القرار 933 والأمر 06-03 المذكورين أعلاه.

[48] القرار 933، **المرجع السابق**، المادتين 37-38.